● أخبار قصيرة

إيران تؤكد إستعدادها لإرسال القوى العاملة إلى العراق

أعلن المدير العام لشؤون تنمية مؤسسات التوظيف والتوجيه العمالي في وزارة العمل عن استعداد الوزارة لإرسال القوى العاملة الإيرانية الفائضة الى العراق على كافة المستويات الوظيفية.

وقال أميد ملك أمس الإثنين: بحسب المعلومات الواردة عن حاجة أصحاب العمل العراقيين في مدينة البصرة للعمالة، فانه من الضروري أن يقوم الجانب العراقي بتلبية إحتياجاتهم الوظيفية مع شروط ومواصفات العمالة المطلوبة ومدة العقد والرواتب والأجور لتسهيل الإعلان وإصدار تأشيرات العمل للقوى العاملة.

يذكر أن من إحدى المجالات والفرص التي يمكن للحكومات توفيرها حالياً للباحثين عن العمل في البلاد، خاصة لخريجي الجامعات، هي إمكانية العمل في الخارج والمشاركة في أسواق البلدان الأخرى. ويرى الخبراء أن إرسال القوى العاملة إلى دول أخرى له مميزات، يمكن أن نذكر منها تقليل البطالة وتوفير النقد الأجنبي وتنويع دخل البلاد، خاصة تقليل الاعتماد على عائدات النفط واستخدام القوى الماهرة والمتخصصة.

وفد تجاري من محافظة خراسان الرضوية يصل أفغانستان

وصل وفد تجاري واقتصادي من محافظة خراسان الرضوية الى أفغانستان برئاسة محافظها محمدجواد محمدي زادة، حسب ما أعلن مساعده في شؤون تنسيق القضايا الاقتصادية أبوالفضل جمندي.

وأكد جمندي، الإثنين، أن الهدف من زيارة هذا الوفد الى أفغانستان هو زيادة نسبة التعاون الاقتصادي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهذا البلد، ووصف التعاون بين البلدين بأنه يحظى بأهمية كبيرة خاصة وأن ايران تربطها علاقات تقليدية وعريقة مع افغانستان. وتابع قائلاً: إن التطورات التي تشهدها الحكومات يجب أن لا تؤدي الى تغيير البنى الأساسية الاقتصادية بين الجانبين، لذا فقد قمنا بزيارات متعددة لولاية هرات لتعزيز التبادل الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

وأشار جمندي الى رئاسة محافظ خراسان الرضوية للوفد الايراني الذي يزور أفغانستان بتخطيط سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً أنه يجري حالياً متابعة تنفيذ الأهداف المعنية للزيارة، إذ إن رجال الأعمال الاقتصاديين بهذه المحافظة يرغبون بوجود علاقات مع نظرائهم الأفغان كي يتم زيادة التبادل التجاري بين الجانبين. كما شدد جمندي على أن وفد هذه المحافظة الى أفغانستان يضم حوالي ٩٠ شخصاً، بينهم ٨٠ ٪ من الناشطين الاقتصاديين في القطاع الخاص في المجالات الطبية والأدوية والمعدات الطبية والكهرباء واللكترونيك والزراعة وترانزيت السلع.

هل يمكن تجنّب عواقب عدم إنضمام إيران إلى FATF؟

دانشمند: سواء قمنا بتنفيذ مجموعة العمل المالي أم لا، فان الأمر منوط على ما إذا كان مجلس مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية أو مجموعة العمل المالي سيزيل إيران من القائمة السوداء ويدخلها إلى القائمة البيضاء

الوفاق/ وكالات

أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية الإيرانية، أن البت في مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال والشفافية الاقتصادية في مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) هو قرار سيادي، وقد انخرط في السنوات الأخيرة بالألعاب السياسية للدول الغربية وليس مسألة فنية، وإن إيران لديها آلياتها الخاصة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكتب مهدي محمدي، رئيس مركز العلاقات العامة والإعلام بوزارة الاقتصاد، على منصة "إكس": "لم يطرأ أي تطور جديد بخصوص مجموعة العمل المالي، والقرارات المتعلقة بمشاريع قوانين مكافحة غسيل الأموال تتخذ من جهات عليا، مثل المجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام".

لكن مسعود دانشمند، الخبير والناشط الاقتصادي وعضو مجلس إدارة الغرفة الإيرانية - الصينية يقول في هذا الصدد: إن هذا النموذج من الوعود الذي يجري تنفيذه حول قضايا مجموعة العمل المالي لن يساعد على الإطلاق في حل المشكلة التي نشأت الآن حول الشبكة المصرفية الإيرانية وعمليات التصدير والاستيراد.

التنفيذ أو عدم التنفيذ

وفي مقابلة مع موقع "اقتصاد ٢٤"، أشار هذا العضو في مجلس إدارة غرفة الصناعة والمناجم والتجارة الإيرانية إلى المعطيات حول تنفيذ أو عدم تنفيذ إلتزامات مجموعة العمل المالي وانضمام إيران إلى هذا الفريق المعني بالإجراءات المالية، وقال: سواء قمنا بتنفيذ مجموعة العمل المالي (FATF) أم لا، فان الأمر كله منوط على ما إذا كان مجلس مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية أو مجموعة العمل المالي سيزيل إيران من القائمة السوداء ويدخلها إلى القائمة البيضاء، وإلا يمكننا القول أننا نقوم بتنفيذ المعايير المناسبة، أما عدم وجود ما يمكن تقديمه للمجلس ليس أمراً مهماً، بل الخروج من القائمة السوداء والإنتقال إلى القائمة البيضاء هو البديل الوحيد المتاح.

وأشار دانشمند إلى تكلفة الاستمرار في الاتجاه الحالي وعدم قبول مجموعة العمل المالي بشكل رسمي للاقتصاد الإيراني ومدى قدرة البلاد على تحمل السير في هذا الاتجاه، وأوضح: صحيح أن إيران تقوم بعمليات التصدير بشكل مكثف، إلا أن عائدات هذه الصادرات غير مستدامة اقتصادياً، وهو ما يمثل ضرراً جسيماً علينا. في الواقع، يبدو الأمر كما لو أننا نريد أن نبيع بضائعنا على أنها مهربة، ثم نستعيد أموالنا في النهاية بطرق غريبة وصعبة.

وواصل: تلحق هذه الإجراءات الكثير من الخسائر بإقتصادنا. فمثلاً، نبيع النفط الذي لا يقل سعره العالمي اليوم عن ٨٤ دولاراً للبرميل الواحد بـ٦٥ دولاراً فقط، وهي صفقة خاسرة بالطبع، لاسيما وأننا نتكبد عناء هائلاً للحصول على عائدات هذا النفط. من ناحية أخرى، لكي نشتري أي منتج من السوق، علينا أن نتوجه إلى الوسطاء ونشتري من بائعي السلع المستعملة، ما يعني أن الكاسب الأكبر هنا هو الوسيط وليس نحن.

عدم قبول وزارة الاقتصاد الإلتزامات

وخلال إجابته عن سبب عدم قبول وزارة الاقتصاد الإلتزامات والإتفاقيات رغم اعترافها نفسها بأنها تطبق قواعد وقوانين مجموعة العمل المالي، قال دانشمند: يجب على مجلس الشورى الاسلامي قبول مشاريع القوانين الأربعة المقترحة معاً. وبعد هذا القبول، يجب على الحكومة تقديم موافقة البرلمان إلى مجلس المجموعة الخاصة للعمل المالي، وبهذه الطريقة سيتم حذفنا من القائمة السوداء.

وأكمل: يجب أن تتم هذه العملية بنفس الطريقة، فان نعلن أننا نقبل وننفذ، فهي أمور لا محل لها من الإعراب، وذلك لأنه يجب أن يكون قرار القبول يعتمد على انضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي.

أثر الحظر على الاقتصاد

وفي ختام حديثه، أشار الخبير الاقتصادي إلى مسألة العقوبات وثقل وأثر الحظر الأجنبي وعقوبات مجموعة العمل المالي على الاقتصاد الإيراني منذ سنوات إلى اليوم الحاضر، وذكر: من الصعب للغاية تقدير ثقل وأثر العقوبات الأكثر سوءاً، وقد يكون مستحيلاً في الاقتصاد الإيراني، إذ لا يمكن إجراء مثل هذا التقدير بدقة؛ لكن يمكننا القول إنه حتى مع افتراض أشد العقوبات، فان المواد الغذائية والأدوية التي لم يتم فرض عقوبات عليها، فالحظر عادة ما يكون على السلع الحكومية ومزدوجة الغرض، وهذا بالضبط ما يعاني منه القطاع الخاص في البلاد.

وأردف: ترتبط نفس المشكلة بالنسبة لاستيراد وتصدير السلع العادية بالعقوبات التي واجهناها بسبب عدم قبول مجموعة العمل المالي. بمعنى، يمكن القول إن ضرر عدم قبول إيران في مجموعة العمل المالي أكبر من ضرر العقوبات على إيران، ومن هذا المنطلق، فنحن نعاني من العقوبات الذاتية.

حرب «طوفان الأقصى» مختلفة

توقعات بضربة قاسية لاقتصاد «إسرائيل» مع خفض تصنيفه

تشير التحليلات الاقتصادية، وضمنها الإسرائيلية، إلى أن حرب "طوفان الأقصى" ليست كسابقاتها من حيث تأثيرها على اقتصاد الاحتلال، وسط توقعات بتداعيات قاسية هذه المرة على الاستهلاك الخاص والاستثمارات، وضعف الشيكل، والمخاطر على التصنيف الإئتماني لإسرائيل.

وقال كبير الاستراتيجيين في شركة بساجوت للاستثمار أوري غرينفيلد، في حديث نشره موقع "ذا ماكر" المتخصص الإسرائيلي: إنه على عكس العمليات المختلفة في الجنوب في السنوات الأخيرة، والتي كان لها تأثير ضئيل على الأسواق، من المتوقع أن يكون للحرب التي بدأت في نهاية الأسبوع تأثير أكبر.

وأوضح: أنه في حين أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتضرر بشكل كبير في العمليات السابقة في جنوب البلاد، فان احتمال حدوث سيناريو مماثل في الحرب الحالية ليس مرتفعاً. وإذا كان رد الفعل في الأسواق في الماضي يتراوح بين يوم أو يومين على الأكثر، فمن المحتمل أن تواجه الأسواق المحلية هذه المرة صعوبة في التعافي بسرعة.

وقدّر غرينفيلد أن الضرر المتوقع للنشاط الاقتصادي سيأتي من قناتين، إذ من المرجح أن تستمر الحرب في غزة لفترة طويلة، سيظل خلالها جزء كبير من إسرائيل تحت تهديد الصواريخ، وهذا التهديد سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الخاص.

وبعيداً عن ذلك، فمن المرجح أن يتضاءل حجم الاستثمارات في الاقتصاد، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، وستزداد هذه التأثيرات قوة مع تزايد عدد المناطق التي تخوض فيها إسرائيل حرباً، وفق كبير الاستراتيجيين.

تأثير على التصنيف الإئتماني

بالإضافة إلى ذلك، تجد إسرائيل نفسها في وضع ستضطر فيه إلى اتخاذ قرارات لن تكون بالضرورة مقبولة لدى المجتمع الدولي، وستؤدي إلى المزيد من الإضرار بصورة البلاد في العالم.

وهذا الوضع، وفق غرينفيلد، قد يضر بالاستثمار الدولي في إسرائيل وعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، وسيكون لذلك تأثير على سعر صرف الشيكل وعلى النشاط الاقتصادي. ومن المحتمل ازدياد ضعف الشيكل مقابل الدولار ومقابل العملات الأخرى.

ووفقاً لغرينفيلد، فان ضعف الشيكل ينعكس أيضاً في تعزيز الضغوط التضخمية، فضلاً عن أن وكالة التصنيف الائتماني "موديز" ستقوم بتحديث التصنيف الإئتماني لإسرائيل يوم الجمعة.

وعلى الرغم من أن شركات التصنيف مترددة في إجراء تغييرات جوهرية في أوقات عدم اليقين، وفقاً لغرينفيلد، سيكون للحرب تأثير على المناقشات في وكالة موديز، ومع استمرار الحرب سوف يكون لذلك تأثير أيضاً، و"المخاطر التي تهدد التصنيف الإئتماني لإسرائيل سوف تنمو".

وبحسب "بلومبيرغ" الأميركية، فان الحرب تتزامن مع وقت يتسم بالحساسية الدبلوماسية، وأيضاً في لحظة انقسام تاريخي داخل إسرائيل بشأن إئتلاف بنيامين نتنياهو مع اليمين المتطرف في إسرائيل وقضية التعديلات القضائية.

وتلفت إلى تراجع الشيكل الإسرائيلي نحو أدنى مستوى له منذ سبع سنوات في الأيام الأخيرة، قبل إعادة فتح البرلمان الإسرائيلي المقرر في وقت لاحق من هذا الشهر.

وقال الخبير الاستراتيجي المقيم في دبي في شركة تيليمر "حسنين مالك"، وهي شركة تقدم الأبحاث والبيانات عن الأسواق الناشئة للوكالة الأميركية: سيتم إخفاء الإنقسامات في السياسة الإسرائيلية والبنية الأمنية بينما يستمر الرد العسكري في غزة؛ لكنها لن تختفي بالنسبة للمستثمرين. سيظل ذلك نقطة ضعف بالنسبة لجميع أسعار الأصول الإسرائيلية.

صداع لوزارة المالية

ووفق موقع "غلوبس" الإسرائيلي، فان الحرب تكلف مليارات الشواكل. وبعيداً عن التأثيرات المباشرة على ميزانية الدفاع، يمكن لهذه العمليات أيضاً أن تسبب صداعاً لوزارة المالية من خلال التحديات الناجمة عن ضعف الشيكل والتصنيف الائتماني القادم لإسرائيل.

ولفت الموقع إلى أن الوضع يتطلب الاستعداد على الساحة الاقتصادية. ففي العمليات العسكرية السابقة، ظل التصنيف الإئتماني لإسرائيل دون تغيير، وكان الشيكل مستقراً؛ ولكن يبدو أن هذه المرة قد تكون هناك عملية أطول وأكثر صعوبة، حيث يمر الاقتصاد الإسرائيلي بفترة حساسة.

ويبتعد المستثمرون حالياً عن الأسواق في إسرائيل على أية حال، وفق "غلوبس"، وذلك بسبب التعديلات القضائية التي تجريها الحكومة.

والقلق الحالي في الأسواق الآن هو من العاصفة الكاملة، حيث سيؤدي الجمع بين الوضع الأمني الجيوسياسي والخلاف الاجتماعي والسياسي في إسرائيل إلى زيادة انخفاض قيمة الشيكل، ويؤدي إلى ارتفاع المخاطر في إسرائيل.

وحذرت "موديز" عدة مرات من إمكانية خفض توقعات التصنيف إلى سلبية، ويرجع ذلك أساساً إلى عواقب التعديلات القضائية. وفي الشهر المقبل، ستنشر وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز أحدث تصنيف لإسرائيل.

ومن شأن خفض التصنيف الإئتماني أن يزيد التكلفة التي تتحملها إسرائيل لزيادة الديون. وسيكون هذا الأمر معقداً بشكل خاص في سيناريو الحرب الطويلة والواسعة النطاق، والتي قد تتطلب من وزارة المالية جمع الديون لتمويل تكاليف القتال.

عادة، في نهاية العملية العسكرية، تقوم المؤسسة الأمنية بتقديم مشروع القانون إلى وزارة المالية، ثم تجري مفاوضات حول مقدار التكلفة التي ستغطيها ميزانية الدفاع، وإذا ما كانت هناك حاجة إلى أموال إضافية من وزارة المالية، وإذا لزم الأمر، يمكن أن يأتي مصدر الميزانية أيضاً من الاحتياطيات التي تحتفظ بها وزارة المالية في مختلف أبواب الميزانية، بما في ذلك موازنات جميع الوزارات.

يذكر أنه ورداً على إعتداءات القوات والمستوطنين الإسرائيليين المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته ومقدساته، ولاسيما المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، أطلقت حركة "حماس" وفصائل فلسطينية أخرى، فجر السبت، في غزة عملية "طوفان الأقصى"؛ في هجوم غير مسبوق من ٣ محاور براً وبحراً وجواً.